فيجعلون الصنع هو الموصوف وهي المخلوقات وهذه اقوال رؤسائهم وهي
في غاية الفساد في صريح المعقول فهم مضطرون الى ما سموه تشبيها و
تركيبا ويزعمون انهم ينفون التشبيه والتركب والتقسيم فليتامل اللبيب
كذبهم وتناقضهم وحيرتهم وضلالهم وهذا يؤل بهم الامر الى الجمع بين النقيضين
او الخلو عن النقيضين ثم انهم مع هذا ينفون عن الله ما وصف به نفسه وما
وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم لزعمهم ان ذلك تشبيه وتركيب ويصفون
اهل الاثبات بهذه الاسماء وهم لزموا التزموها بمقتضى اصولهم والحيلة لهم
في دفعها عنهم كما قال القائل ردتني بدائها وانسلت وهم لم يقصدوا
هذا التناقض لكن اوقعهم فيه قواعدهم الفاسدة المنطقية التي زعموا
فيها تركيب الموصوفات من صفاتها ووجود الكليات المشتركة في اعيانها
فتلك القواعد المنطقية الفاسدة التي جعلوها قوانين تمنع مراعاتها في
الذهن ان يصل في فكره او وقعهم في هذا التناقض والضلال ثم هذه القوانين
فيها ما هو صحيح لا ريب فيه وذلك يلزمهم على تناقضهم وجهلهم فانهم قد قرروا
في القوانين المنطقية ان الكلي هو الذي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه
بخلاف الجزئي وقرروا ايضا ان الكليات لا تكون كلية الا في الاذهان دون
الاعيان وان المطلق بشرط الاطلاق لا يكون الا في الذهن وهذه قوانين صحيحة
ثم يدعون ما ادعاه افضل متاخريهم ان الواجب الوجود هو الوجود المطلق
بشرط الاطلاق عن كل امر ثبوتي او كما يقوله طائفة منهم الله الوجود المطلق
بشرط الاطلاق عن كل امر ثبوتي وسلبي كما يقول ذلك من يقوله من المتاخرين
الباطنية المنتسبين الى التشيع والمنتسبين الى التصوف او يقوله طائفة منهم
انه الوجود المطلق لا بشرط كما يقوله طائفة منهم وهم متفقون على ان المطلق

بشرط

بشرط الاطلاق على الامور الوجودية والعدمية لا يكون في الخارج موجودا
فالمطلق بشرط الاطلاق عن كل امر ثبوتي اولى ان لا يكون موجودا فان
القيد بسلب الوجود والعدم نسبته اليهما سواء والقيد بسلب الوجود
يختص بالعدم دون الوجود المطلق لا بشرط انما يوجد مطلقا في الاذهان
واذا قيل هو موصوف في الخارج بذلك بمعنى انه يوجد في الخارج مقيدا لا
انه يوجد في الخارج مطلقا فان هذا باطل وان كانت طائفة تدعيه فمن تصور
هذا تصورا تاما علم بطلانه قولهم وهذا امر معلوم بالضرورة فهذا القانون
الصحيح لم ينتفعوا به في اثبات وجود الرب بل جعلوه مطلقا بشرط الاطلاق
عن النقيضين او عن الامور الوجودية او لا بشرط ذلك لا يتصور الا
في الاذهان والقوانين الفاسدة اوقعتهم في ذلك التناقض والجهل وان
وهم يغرون بوجه من الوجوه ثم يقولون الموجود ينقسم الى واجب وممكن
فهما اشتركا في مسمى الوجود وكذلك لفظ الماهية والحقيقة والذات وهما
كما قيل هو ينقسم الى واجب وممكن ودور القسم مشتركين الاقسام فقد
اشتركت الاقسام في المعنى العام الكلي الشامل لما اشتهت فيه فهذا تشبيه
يقولون به وهم يزعمون انهم ينفون كلما سمي تشبيها حتى نفوا الاسماء
فكان الغلاة من الجهمية والباطنية لا يسمونه شيئا فرارا من ذلك واي
شيء اشنع لزمهم فيه مثل ما الزموا ان يكون وجوده واجب الوجود
وممكن وقديم ومحدث وان المحدث الممكن لا بد له من قديم واجب بنفسه
فثبوت النوعين ضروري لا بد منه وحقيقة الامر ان لفظ المطلق قد يعني
به ما هو كلي لا يمنع تصوره معناه من وقوع الشركة فيه ويمتنع ان يكون شيء
موجودا في الخارج قائما بنفسه او صفة لغيره لهذا الاعتبار فضلا عن ان يكون

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)